

الفصل الثامن عشر

« بدء العمل بهذا القانون والغاء القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤ »

بدء العمل بهذا القانون

المادة ٧٥ - (١) باستثناء ما نص عليه بخلاف ذلك في هذا القانون ومع مراعاة احكام المواد (٦) و(١٤) و(١٥) منه تسري احكامه اعتباراً من ستة التقدير ٦٥ / ٦٦ التي تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ .

(٢) اجتناباً للشك يصرح بأن ضريبة الدخل تفرض وتحصل عن كل سنة من سني التقدير السابقة لسنة التقدير ٦٥ / ٦٦ وفقاً لقوانين ضريبة الدخل المعمول بها في المملكة والتعديلات الطارئة عليها قبل سريان احكام هذا القانون باستثناء ما نص عليه فيه ويصرح بشأن ضريبة الدخل تفرض وتحصل عن كل سنة من سني التقدير ابتداء من سنة التقدير ٦٥ / ٦٦ وفقاً لاحكام هذا القانون .

الغاء قانون ضريبة الدخل رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤

المادة ٧٦ - مع مراعاة ما نص عليه بخلاف ذلك فان هذا القانون يلغي قانون ضريبة الدخل رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤ وسائر التعديلات التي طرأت عليه .

المادة ٧٧ - رئيس الوزراء ووزيرا المالية والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٤/٩/١٦

محمد بن طوق

رئيس الوزراء

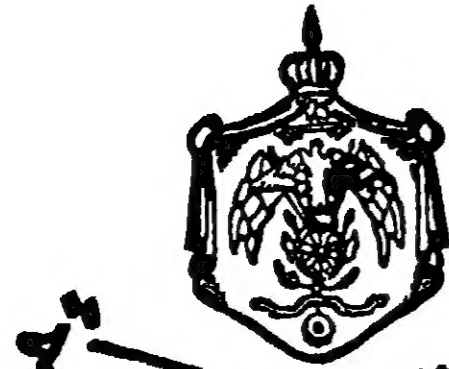
بهجت التلهوني

وزير العدل

بهجت التلهوني

وزير المالية

هاشم الجبوري



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١١ جمادى الثاني سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ١٧ تشرين الاول سنة ١٩٦٤ م . العدد ١ / ١٨٠

الفهرس

صفحة

١٥٠٢

نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ نظام تأجير وتفويض املاك الدولة

١٥٠٧

قرار رقم (٤٦) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

١٥٠٩

أمر دفاع رقم (١٨) لسنة ١٩٦٤



هكذا من التلهوني

نظام تفويض وتاجير املاك الدولة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٨ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤

نظام تفويض وتاجير املاك الدولة

صادر بالاستناد الى المادة (٦) من قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تأجير وتفويض املاك الدولة لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يجوز لغايات زراعية تفويض الاراضي التي تمت تسويتها لفاقيها والمتصرفين بها اذا كان الفتح والتصرف وقعا قبل العمل بقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٦١ بما في ذلك الاراضي الموصوفة حراجا وليست محرجة او للمتنازل لهم ممن ذكر بشرط ان يكون قد مضى على التصرف عشر سنوات وبشرط ان يكون قد تم احياء (٧٥ ٪) من الأرض المطالب بها على أن لا تكون تلك الاراضي مما يقع ضمن مناطق البلديات او مناطق التنظيم وبشرط ان لا يكون الطالب مالكا لاراضي زراعية كافية لمعيشته وعائلته ، إلا اذا كانت هنالك ظروف استثنائية يبذل مثل لا يقل عن (٥٠ ٪) من قيمتها المقدرة .

المادة ٣ - يجوز لغايات زراعية تفويض الاراضي الشرقية التي لم تجر تسويتها سواء طبق عليها قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثمينها رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته او لم يطبق اذا كانت هذه الاراضي خارجة عن حدود مناطق البلديات ومناطق تنظيم المسكن للاشخاص المتصرفين بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات باعتبارها من مقاسم عشائهم او انها كانت خصصة لهم من قبل قيادة منطقة البادية او اية سلطة حكومية اخرى او للمتنازل لهم من المتصرفين اذا تم احيائها يبذل مثل لا يقل عن (٢ ٪) من قيمتها المقدرة .

المادة ٤ - يجوز تفويض الاراضي الواقعة ضمن حدود المناطق البلدية ومناطق التنظيم سواء كانت من الاراضي التي تمت تسويتها او لم تتم لغايات اسكان المحتاجين يبذل مثل لا يقل عن (٧٥ ٪) من قيمتها المقدرة ، اما ما يقع خارج هذه المناطق فيجوز تفويض مساحات صغيرة منه لغايات الاسكان يبذل مثل لا يقل عن (٥٠ ٪) من قيمتها المقدرة .

المادة ٥ - يجوز تفويض اراضي الجفتلك سواء تمت بها التسوية او لم تتم للمتصرفين بها اذا مضى على تصرفهم عشر سنوات قبل العمل بقانون المحافظة على املاك الدولة او للمتنازل لهم من اصحاب حق التصرف اذا كانت احياء يبذل مثل لا يقل عن (٣٠ ٪) من قيمتها المقدرة .

المادة ٦ - اذا الغيت طريق تقع ضمن قطعة ما وتقرر تفويضها ، يجوز لمجلس الوزراء في حالات خاصة ان لا يتقيد ببذل المثل المقدر لها على ان لا يقل بدل المثل عن (٢٥ ٪) من قيمتها المقدرة .

المادة ٧ - لغايات تعيين بدل المثل ، تقدر قيمة الاراضي حسب تساويه وقت التفويض على اعتبار انها خالية من اية تحسينات اجريت عليها .

المادة ٨ - يجري تاجير اراضي الدولة لغايات زراعية للمائلة الواحدة حسبما يلي :

أ - خمسمائة دونم من الاراضي الشرقية .

ب - مائة دونم من الاراضي المرتفعة .

ج - مائتي دونم من الاراضي الحمرة المنحدرة الى الاغوار .

د - خمسين دونم من الاراضي الممكن تحويلها الى سقي كنطقة وادي الاردن - والازرق .

هـ - خمسين دونما من الاراضي الممكن سقيتها من المياه الجارية او الينابيع .

المادة ٩ - توجر الاراضي المنصوص عنها في المادة الثامنة من هذا النظام لمدة خمس سنوات بالشروط التالية :

أ - الاراضي الشرقية يبذل ايجار سنوي قدره خمسون فلسا للدونم الواحد او جزء منه واذا ظهر بعد انتهاء مدة الايجار بأن المستأجر قام بتعمير وزراعة (٧٥ ٪) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبذل مثل قدره خمسمائة فلس للدونم الواحد .

ب - الاراضي المرتفعة يبذل ايجار سنوي قدره مائتا فلس للدونم الواحد او جزء منه واذا ظهر بعد انتهاء مدة الايجار أن المستأجر قام بتعمير وزراعة (٧٥ ٪) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبذل مثل قدره ديناران للدونم الواحد .

ج - اراضي الحمرة يبذل ايجار سنوي قدره مائة فلس للدونم الواحد او جزء منه واذا ظهر بعد انتهاء مدة الايجار أن المستأجر قام بتعمير وزراعة (٥٠ ٪) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبذل مثل قدره دينار للدونم الواحد .

د - الاراضي الممكن تحويلها الى سقي وهي :

١ - اراضي الاغوار المشمولة بمشروع اليرموك الكبير او قناة الغور الشرقية او سد الحنية او بأي مشروع آخر يبذل ايجار سنوي قدره خمسمائة فلس للدونم الواحد او جزء منه وبشرط في ذلك ان لا تكون تابعة للتفويض .

٢ - اراضي الاغوار غير المشمولة بمشروع اليرموك الكبير او قناة الغور الشرقية او سد الحنية او اي مشروع آخر يبذل ايجار قدره دينار للدونم الواحد او جزء منه ، وعند انتهاء مدة الايجار اذا ثبت ان المستأجر قام باحياء وسقاية (٧٥ ٪) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبذل مثل قدرة ستة دنانير للدونم الواحد .

هـ - الاراضي الممكن سقيتها من المياه الجارية او الينابيع وغير المشمولة بمشروع ما يبذل ايجار سنوي قدره ديناران للدونم الواحد او جزء منه وعند انتهاء مدة الايجار اذا ثبت ان المستأجر قام باحياء وسقاية (٧٥ ٪) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبذل مثل قدره اثنا عشر دينارا للدونم الواحد .

هكذا من المأهول

المادة ١٠ - تؤجر اراضي الدولة لغايات غير زراعية وفق الفئات التالية :

فلس	دينار
٠٠٠	٢٥
٠٠٠	٣٥
٠٠٠	٢٥
٠٠٠	٣٥
٠٠٠	٤٥
٠٠٠	٢٥
٠٠٠	٠٢
٠٠٠	٠٥
٠٠٠	٠٢
٠٠٠	٠١

المادة ١١ - يجب ان تتوافر في طالب الاراضي الزراعية الشروط التالية :

- أ - ان يكون قادراً على احياء الارض بوجه صحيح سواء كان اوحده او بالاشتراك مع غيره .
 ب - ان لا تكون مسجلة باسمه او باسم زوجته او باسم من يعمله من اولاده اراضي تعادل او تزيد عن المساحات المنصوص عليها في اي من الفقرات (أ - هـ) من المادة (٨) من هذا النظام .
 ج - ان يكون الطالب مقبلاً إقامة دائمة في نفس اللواء التابعة له الارض .

د - اذا كان الطالب جمعية تعاونية او شركة زراعية مساهمة عامة او خاصة يقتضى ان يكون (٧٥٪) من اصحابها من الرعايا الاردنيين واسهمها مسجلة باسمائهم .

هـ - وبالإضافة إلى الشروط الواردة اعلاه يراعى في تأجير وتفويض الاراضي المشمولة باحكام هذا النظام اعطاء الاولوية لمن يعمل في الزراعة ولا يملك ارضاً او من يعتمد على الزراعة كورد اساسي لمعيشته ، واذا تساوت الشروط في الطالبين يفضل اشدهم حاجة للارض والذي يعمل عدداً اكبر من غيره

المادة ١٢ - تقدر بدلات ايجار اراضي الدولة التي تطلب لغايات خلاف ما ورد في المادتين (٩ و ١٠) من هذا النظام من قبل اللجان المعنية في المادة (١٩) منه .

المادة ١٣ - يعتبر المستأجر الذي اشترط عليه ان يحفر بئراً ارتوازية عند تأجيره الارض قبل العمل بهذا النظام انه قد نفذ شروط الاجارة ويجوز ان تفوض اليه الارض المؤجرة اذا ابرز من سلطة المياه المركزية ما يثبت انها منعمته من حفر تلك البئر في الارض المؤجرة له واثبت كذلك بانه قد قام باحياء وسقاية (٧٥٪) من تلك الارض من اي مصدر مياه اخر .

المادة ١٤ - يعمل في الشروط الواردة في عقود الاراضي المؤجرة قبل العمل بهذا النظام حتى انتهاء اجلها وعندئذ تعرض المعاملة على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم حسب ما يقتضيه الحال وفق احكام النظام .

المادة ١٥ - لا تفرض الاراضي التي تؤجر بعد العمل بهذا النظام والمشمولة بمشروع اليرموك الكبير او سد الحفيرة او اي مشروع اخر لمستأجرها بل يجوز تجديد اجارته سنوياً شريطة ان يكون له اجر حق استرداد الارض المؤجرة من المستأجر في اي وقت شاء دون ان يكون للمستأجر حق المطالبة باي تعويض عن اية تخسيلات او انشاءات احدها على الارض .

المادة ١٦ - لا تؤجر ولا تفوض اية ارض من اراضي الدولة المختلف عليها لاغراض عسكرية او لاي مشروع حكومي حتى ولو كان فيها حقوق فتح او ممتدى عليها من قبل الغير وموصى بتفويضها من مأمور التسوية وقاضي محكمة تسوية الاراضي الا بعد ان تنظر في ذلك اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا النظام بالاشتراك مع مندوب عن القيادة العامة للقوات المسلحة او الوزارة او الدائرة التي لها مصلحة بالاحتفاظ بها وعلى هذه اللجنة ان تقدم تقريراً بذلك لمدير الاراضي والمساحة ليتولى رفعه لوزير المالية / الاراضي والمساحة من اجل ممارسة الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى احكام قانون ادارة اموال الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ .

المادة ١٧ - أ - تؤجر اراضي الدولة وتنفوض للمشاريع الصناعية او السياحية او مشروع الاسكان بعد الاستئناس برأى الوزارة المختصة .

ب - تؤجر وتنفوض الاراضي المسجلة حراجاً والحالية من الاشجار الحرجية بعد الاستئناس برأى وزير الزراعة ويشترط ان لا تكون الاراضي التي يسمح بتأجيرها وتفويضها واقعة بين الاراضي المكسوة بالحراج

المادة ١٨ - تؤجر الاراضي الواقعة ضمن امتياز شركة البوتاس بمقتضى احكام قانون امتياز الشركة المذكورة .

المادة ١٩ - تنفيذاً لاحكام هذا النظام يعين وزير المالية / الاراضي والمساحة لجنة او اكثر من موظفي الدولة يكون من عملها النظر في طلبات الاستئجار والتفويض واجراء الكشف والتحقيق في الخلافات بين المتصرفين او المعتمدين او في اية امور اخرى تتعلق باملاك الدولة وتقدير قيمتها وتقديم تقارير لمدير الاراضي والمساحة لرفعها لوزير المالية / الاراضي والمساحة مشفوعة بتوصيته ويكون للمدير الحق قبل رفع التقارير ان يعيد للجنة اى تقرير من اجل استكمال التحقيق والكشف او لاتخاذ اى اجراء يرى ضرورة القيام به .

اما اذا كانت الارض المراد تأجيرها او تفويضها للطالب لا تزيد مساحتها عن ثلاثة دونمات وتقع ضمن مناطق البلدية ومناطق التنظيم او لا تزيد مساحتها عن عشرين دونماً وتقع خارج تلك المناطق فلوزير المالية / الاراضي والمساحة - بناء على توصية مدير الاراضي والمساحة ان ينسب لمجلس الوزراء تأجير او تفويض تلك الارض وما عليها دون الرجوع الى اللجنة او وجوب الاعلان عنها .

هكذا من الأهل

المادة ٢٠ - يجوز لوزير المالية / الأراضي والمساحة أن يفوض مدير الأراضي والمساحة أو أي موظف آخر بتوقيع عقود اجارة الأراضي التي تقرر تأجيرها وفق احكام هذا النظام .

المادة ٢١ - يجري الاعلان عن الأراضي المراد تأجيرها أو تفويضها من قبل مدير الأراضي والمساحة بالصورة المناسبة بشرط ان تكون تلك الأراضي مثبتة على خرائط دائرة الأراضي والمساحة .

المادة ٢٢ - بعد دفع بدل المثل للأرض المفوضة ورسوم التسجيل يجري تسجيلها على اسم المفوض له سواء كانت تلك الأرض مسجلة باسم الخزينة أو لم تكن .

المادة ٢٣ - لغايات تأجير وتفويض وتخصيص أراضي واملاك الدولة لمجلس الوزراء الحق في اتخاذ القرار اللازم بناء على تنسيب وزير المالية / الأراضي والمساحة بتسجيل تلك الأراضي والاملاك التي لم يكن لها تسجيل سابق .

المادة ٢٤ - يلغى نظام تأجير وتفويض املاك الدولة رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته .

١٩٦٤/٩/٢٨

اختصار لطلال

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
النصح	الاشغال العامة	المالية	وزير العدلية
امين مجب	سليم البخيت	هاشم الجيوسي	بهجت التلهوني
وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير
وزير المواصلات	الانشاء والتعمير	وزير الخارجية	بالوكالة التربية والتعليم
نظام الثرابي	كامل عي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ
وزير	وزير	وزير دولة	وزير
الزراعة	الاقتصاد الوطني	لشؤون رئاسة الوزراء	الداخلية
عالم الحاج حسن	هادل الهائلة	احمد الوزري	محمد نزال العمومي
			صلاح ابو زيد

قرار رقم (٤٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٠٠٠٠٠٠

بناء على كتاب دولة رئيس الوزراء المؤرخ ١٩٦٤/٦/٣ رقم ت/٤٢/٥٥٦٩/٥ الموجه الى معالي وزير العدلية والذي يطلب فيه تفسير بعض احكام قانون تسوية ديون المزارعين المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ وذلك بناء على كتاب معالي وزير المالية - الأراضي والمساحة رقم ٥٦٢٠/٢٠/٦ تاريخ ١٩٦٤/٥/٢٦ الذي جاء فيه كما يلي :

(بالاشارة الى قانون تسوية ديون المزارعين المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٦٤٥ تاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٦ .

١ - في الحالات المنصوص عنها في المادة الثامنة من القانون المشار اليه هل يجوز للدائن الذي تخلف مدينه عن مقاضاته بموجب المادة الرابعة ان يطلب التنفيذ بموجب القوانين الاخرى كقانون وضع الاموال غير المقولة تأمينا للمدين وبيع الاموال غير المقولة المؤمنة على اساس ان قانون تسوية الدين قد استنفذ اغراضه واصبح ملغى بحكم فساد مدته المنصوص عنها في المادة ١٣ .

٢ - اذا كانت المادة ١٣ من القانون تتعلق بمدة المقاضاه فقط ولا تعني الغاء مفعول المواد من ٩ - ١٢ فهل ان الدين غير المشمول بحكم محكمة بموجب المادة الرابعة - يخضع للتقسيط ايضاً حسب نص المادة التاسعة .

٣ - لغرض تطبيق احكام الفقرة (د) من المادة التاسعة : -

أ - من هو صاحب الصلاحية في تقدير قيمة اراضي المدين .

ب - هل تشمل كلمة (اراضي) الميري والملك معاً أم تعني الأراضي الزراعية من نوع الميري فقط .

ج - هل يجوز للدائن ان يطلب الى صاحب الصلاحية في التقدير ان يبيع اية ارض للمدين غير مؤمنة ام ان الأراضي التي يجري عليها التقدير يشترط ان تكون مؤمنة بحيث يسمح ببيع ما تزيد قيمته منها على ٣٠٠٠ دينار .

فقد اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير ما ورد في كتاب وزير المالية المشار اليه اعلاه واصدر القرار التفسيري الآتي :

فيما يتعلق بالسؤال الأول :

ان المادة الثامنة من قانون تسوية ديون المزارعين المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على ما يأتي :
(كل مدين تخلف عن اقامة الدعوى خلال المدة المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون لا يسمع منه بعد ذلك اي ادعاء بشأن الدين او مقداره او وجوده في المعاملة) .

والذي يستفاد من هذا النص ان الدين يصبح بعد مضي المدة المنصوص عليها في المادة الرابعة ثابتاً في الذمة وعندئذ ليس ما يمنع الدائن من ان يطلب التنفيذ بموجب القوانين الاخرى كقانون وضع الاموال غير المقولة تأمينا للمدين وقانون بيع الاموال غير المقولة المؤمنة .

هكذا من الأصول

فما يتعلق بالسؤال الثاني :

ان المادة ١٣ من القانون المذكورة تنص على ما يأتي :

(اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ولغاية اليوم الاول من شهر تشرين الاول لسنة ١٩٦٣ لا يجوز لأي دأ أن يتخذ أية اجراءات تنفيذية لتحصيل دينه من المدين) .

والذي يستفاد من هذا النص هو عدم جواز اتخاذ أية اجراءات تنفيذية خلال هذه المدة الا بموجب قانون تسوية ديون المزارعين ذاته ، وعند اتخاذ الاجراءات بموجب هذا القانون يخضع الدين عندئذ للتسيط حسب نص المادة التاسعة أما في حالة التخلف عن اقامة الدعوى بمقتضى المادة الرابعة منه او عدم صدور قرار من المحكمة بتعيين مقدار الدين بمقتضى المادة الثالثة منه فان نصوص قانون تسوية الديون لا يطبق على المدين وبالتالي لا يستفيد من حكم المادة التاسعة منه .

فما يتعلق بالسؤال الثالث

أ - ان الفقرة (د) من المادة التاسعة من قانون تسوية ديون المزارعين تنص على ما يأتي . (يجوز للدائن بيع ما زادت قيمته من اراضي المدين على الثلاثة الاف دينار بناراد العلني وفقاً للقوانين المرعية واذ لم تف قيمة الارض الزائدة كامل الدين فيقسط رصيد الدين وفقاً لاحكام هذه المادة وتجرى عليه احكام هذا القانون) .

ان هذا النص انما يطبق عند تحديد الدين المستحق للدائن بمعرفة المحكمة اما بموجب المادة الثالثة او الرابعة من القانون وعندئذ فان المرجع المختص بتقدير قيمة اراضي المدين هي دائرة الاجراء المختصة

ب - ان المقصود من كلمة (اراضي) الواردة في الفقرة (د) المشار اليها انما هو - الاراضي الاميرية لا الاراضي المملوكة ذلك لان الاراضي الاميرية هي التي تستغل عادة بالزراعة . كما ان روح القانون ونصه مجبوعها تقضي بتفسير كلمة (اراضي) بالاراضي الاميرية .

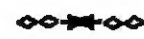
يجوز للدائن ان يطلب الى صاحب الصلاحية في التقدير ان يبيع ما تزيد قيمته عن ثلاثة الاف دينار من اراضي المدين سواء اكانت هذه الاراضي مؤمنة ام غير مؤمنة . هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٦٤/٩/٢٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مدير دائرة الاراضي	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
والمساحة	لرئاسة الوزراء			رئيس محكمة التمييز
صبيح الحسن	شكري المهدي	جورج سمع	بشير الشريقي	علي مسمار

امر دفاع رقم (١٨) لسنة ١٩٦٤

صادر بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩



بناء على ما تقتضيه السلامة العامة وتنسب معالي وزير الداخلية - آمر بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ - بتحويل مجلس بلدية السلط بالاستيلاء على البناء الذي يملكه السيد عبد الرزاق الداود والمستعمل حالياً كمطبخه من قبل المستأجر السيد غثايل العقلة على ان تتم تخلية خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغ هذا الامر للمستأجر المذكور .

١٩٦٤/١٠/١٠

و . رئيس الوزراء
هاشم الجبوسي



هكذا من الأشهر